



كلمة  
المجموعة العربية

تلقاها

كارولين زيادة  
القائم بالاعمال بالوكالة

أمام الجمعية العامة

البند ٩٤: نزع السلاح العام الكامل

نيويورك في ٢٠١٣/٤/٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس

لقد واكبت المجموعة العربية الجهود الدولية من أجل التوصل إلى معاهدة التجارة بالأسلحة وأكدت في أكثر من مناسبة تأييدها وحرصها على التوصل إلى معاهدة متوازنة عالمية تهدف إلى تنظيم التجارة بالأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع فيها، بما يخفف من معاناة الشعوب ويساهم في تحقيق السلام والأمن في العالم أجمع. وقد سبق أن عبرت المجموعة العربية عن موقفها من النتيجة التي وصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة النهائي للتجارة بالأسلحة المنعقد في نيويورك من ١٨ ولغاية ٢٨ آذار ٢٠١٣ ، وكذلك موقفها من النص الذي خلص إليه المؤتمر وسجل هذا الموقف كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (رقم الوثيقة ...).

السيد الرئيس،

كانت المجموعة العربية على استعداد للمضي قدماً والانضمام إلى التوافق لو حصل، عملاً بما نص عليه القرار رقم ٢٣٤/٦٧ تاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢، تفهّمًا منها للرغبة في التوصل للمعاهدة واعترافاً بجهود رئيس المؤتمر الهادفة إلى التوافق من خلال تطوير مشروع المعاهدة وما طرأ عليه من تحسينات، وذلك بالرغم من أن النص المطروح لم يلب مطالبها التالية التي تمّ التعبير عنها بالوسائل المناسبة طيلة المسار التفاوضي:

١- الأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول وليس فقط كبرى الدول المصدرة والمنتجة، ومراعاة مواقف جميع الوفود بشكل متوازن .

٢- إدراج الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها ، و الحق في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ورفض الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الغير على النحو الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعتبر المجموعة عن استغرابها من استبعاد النص الحالي رفض الاحتلال الأجنبي من مبادئ ومعايير المعاهدة، رغم كونه إخلالاً صارخاً بالسلم والأمن الدوليين، وتناقضه مع القانون الدولي بشكل عام، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل خاص.

٣- أهمية تطوير آلية للفصل في النزاعات التي قد تنتج عن تنفيذ المعاهدة وتأويلها، تضمن من خلالها الدول المستوردة ألا يتم تطبيق المعاهدة بشكل مسيئ وغير موضوعي.

- ٤- أن يكون تمويل صندوق للتعاون التقني (المساعدات الفنية) من خلال المساهمات الإلزامية للدول الأطراف الكبرى المصدرة والمنتجة للسلاح. وتوجه أنشطته لمساندة الدول النامية في تنفيذ الالتزامات الواردة بالمعاهدة.
- ٥- أن تحل عبارة "المستخدم الأخير" محل عبارة "الاستخدام الأخير" في جميع الإشارات الواردة في النص.
- ٦- التأكيد على أن يرتبط دخول المعاهدة حيز التنفيذ بشرط المصادقة عليها من عدد كاف من الدول، علماً أن مصادقة كبرى الدول المصدرة والمنتجة والمستوردة للسلاح سيسهم في فعالية المعاهدة.
- ٧- افتقار منظومة الإبلاغ وتقديم التقارير الموضوعية التي تتسم بالانتقائية و عدم وجود آلية واضحة لإلزام الدول المصدرة في تقديم المعلومات الكافية بشأن رفض تصدير أو نقل الأسلحة ، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى ضرورة أن تكون الابلاغات طوعية للدول الاطراف في المعاهدة
- ٨- أن تصبح المبادئ جزءاً أساسياً من الفقرات العاملة في المعاهدة.

السيد الرئيس،

تؤكد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية موقفها المسجل بأن قبول لجنة وثائق التفويض لأوراق اعتماد الوفد الإسرائيلي الى مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة التي وقعت في القدس ، لا يعني بأي حال من الأحوال اعتراف الدول العربية أو الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي بالأمر الواقع غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، قوة الاحتلال، في مدينة القدس بما في ذلك الإدعاء بأن القدس عاصمة لها.

وتؤكد المجموعة العربية مرة أخرى موقفها بأن التفاهم السياسي الذي تم بخصوص مشاركة دولة فلسطين والكرسي الرسولي في هذا المؤتمر والكيفية التي تم التعامل بها مع أوراق اعتماد وفديهما، هو ترتيب استثنائي لمرة واحدة ولا يشكل ولا يمكن أن يشكل سابقة تستخدم في مؤتمرات أخرى تكون فيها المشاركة مفتوحة لجميع الدول.

وختاماً تؤكد المجموعة العربية أن الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد للتفاوض على المعاهدات الدولية، وأن تبني هذه الصكوك يكون بالتوافق، وهو الإطار المتعارف عليه في مفاوضات نزع السلاح وضبط التسليح.